مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: العلاقة بين القيمة المضافة للصناعات التحويلية وتطور الصناعات التحويلية في سورية
اسم الكاتب: د. محمد عكروش، علي حميدي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4796
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 18:31 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (38) العدد (1) 2016
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (38) No. (1) 2016

العلاقة بين القيمة المضافة للصناعات التحويليّة وتطور الصناعات التحويليّة في سورية

الدكتور محمد عكروش*

علي حميدي*

(تاريخ الإيداع 31 / 8 / 2015. قُبِل للنشر في 29 / 2 / 2016)

□ ملخّص □

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على مفهوم القيمة المضافة التحويليّة والاستراتيجيّة التنموية في سورية، بالإضافة إلى دراسة العلاقة بين بين القيمة المضافة للصناعات التحويليّة وتطور الصناعات التحويليّة في سورية خلال الفترة 2001-2010، وذلك باستخدام الانحدار البسيط، حيث كان من أهم النتائج التي تمّ التوصّل إليها:

1. تبين وجود أثر لمعظم الصناعات التحويلية من حيث القيمة المضافة في تطور الصناعات التحويلية وكان أشدها تأثيرا هو صناعة الخشب.

2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائيّة بين القيمة المضافة للصناعات (الكيماويات) واجمالي ناتج الصناعات التحويلية

وقد تم التوصل إلى التوصيات التالية:

1. ضرورة إعطاء القيمة المضافة الأهمية اللازمة في الدراسات اللاحقة لما لها من مؤشر تنموي ودليل تطور قطاع على حساب القطاعات الاخرى

2. التركيز على قطاعات الصناعات الكيماوية، والمعادن الاساسيّة، والتي أظهرت عدم دلالة في أثر قيمها المضافة في الناتج بالتالي ضعف المساهمة في التنمية

الكلمات المفتاحيّة: القيمة المضافة- تطور الصناعات التحويليّة- الاستراتيجية التنموية.

* أستاذ مساعد - قسم الاحصاء والبرمجة- اختصاص إحصاء- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- سورية.

*طالب ماجستير- قسم الإحصاء والبرمجة- اختصاص السكان والتنمية- جامعة تشرين- سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (38) العدد (1) 2016
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (38) No. (1) 2016

The relationship between the value-added manufacturing and the development of manufacturing industries in Syria

Dr. Mohammed Akroush*
Ali Hamidi**

(Received 31 / 8 / 2015. Accepted 29 / 2 / 2016)

□ ABSTRACT □

This research aims to shed light on the concept of value-added manufacturing and development strategy in Syria, in addition to the study of the relationship between the value-added manufacturing and the development of manufacturing industries in Syria during the period 2001-2010, using simple regression, where it was the most important results that have been reached to:

- show a effect most of the manufacturing industries in terms of value added in manufacturing and development of the most influential is the wood industry
- There were no statistically significant differences between the value-added industries relationship (chemicals) and total manufacturing output

It has been reached following recommendations:

- the need to give due importance to the value added in subsequent studies because of their developmental index and guide the development sector at the expense of other sectors
- Focus on chemical industries, basic metals, which showed no significant differences in the impact of the added values in the resulting weakness thus contributing to the development

Key words: value added – manufacturing developing – development strategies

* **Associate professor - Department of Statistics and Programming- the part of Statistics- Faculty of Economics- Tishreen University- Syria.**
** **Postgraduate Student- Department of Statistics and Programming- the part of population and development- Tishreen University- Syria.**

مقدمة:

يتمتع الاقتصاد السوري بقاعدة اقتصادية متنوعة نسبياً حيث يوجد فيه قطاع صناعي تحويلي يتضمن مجموعة من الصناعات الهندسية والغذائية والكيميائية والنسيجية والمعدنية وبعض الصناعات التقليدية والحرفية، وتشير البيانات إلى أن مساهمة الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي GDP تراجعت من 12.5% عام 1985 إلى 4.2% عام 2008 وبمعدل نمو سلبي مقداره (– 2.2%) سنوياً. وبنفس الوقت انخفضت حصة الفرد من القيمة المضافة المتحققة في هذه الصناعة من 6307 ل. س عام 1985 إلى 2160 ل. س عام 2000. وبمعدل نمو سلبي مقداره (– 6.5%) سنوياً. كما عادت وتحسنت عام 2007 إلى 6638 ل. س وكذلك تراجع مقدار القيمة المضافة في هذه الصناعة خلال الفترة نفسها من 64.7 مليار ل. س عام 1985 إلى 35.3 ملياراً عام 2000، وعادت وارتفعت إلى 123 ملياراً عام 2007.[1]

أما أداء صادرات الصناعة التحويلية فقد كان ضعيفاً. حيث نلاحظ أن مساهمة الصادرات ذات المنشأ التحويلي تراجعت في تكوين الصادرات الإجمالية من 48% عام 1985 إلى 18% عام 2000 وبمعدل نمو سلبي مقدارها (– 2.5%) سنوياً. وعاد وارتفع إلى 21% عام 2005 وإلى 46% عام 2006 وذلك نتيجة إلى أن القطاع الخاص الصناعي أعطى بيانات جديدة عن صادراته ذات المنشأ التحويلي، ومن الملاحظ أيضاً أن قيمة الصادرات ذات المنشأ التحويلي قد ارتفعت من 36ملياراً عام 1985إلى 82 ملياراً عام 2005و إلى 216 ملياراً عام 2007، وعلى الرغم من هذا الارتفاع في هذه القيم فإن نسبتها في تكوين الصادرات العامة ما زالت منخفضة ولم تتجاوز 25% ويعود ذلك إلى ارتفاع نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات السورية، وبشكل خاص بعد عام 1989 أي إن الصادرات ذات المنشأ التحويلي تراجعت نسبتها إلى الصادرات العامة من 48% تقريباً عام 1985 إلى 21.2% في عام 2005، وإلى 46.6% عام 2007. أما من حيث تطور نصيب الفرد من الصادرات ذات المنشأ التحويلي فقد انخفض نصيب الفرد من 3540 ل. س عام 1985 إلى 2428 ل. س في عام 2000 وعاد وارتفع إلى 4503 ل. س عام 2005، وبالنسبة لمقدرة هذا القطاع في استقطاب أيد عاملة جديدة، فإن عدد العاملين في قطاع الصناعة التحويلية ارتفع من 243 ألف عامل عام 1985 إلى 422 ألف عامل في عام 2007. وأصبحت نسبة العمالة في قطاع الصناعة التحويلية 17% من إجمالي حجم العمالة. كذلك ارتفع عدد العاملين إلى 374 ألفاً عام 2000 وبنسبة 21% من إجمالي العمالة وبزيادة مقدارها 115 ألف عامل. أما بالنسبة إلى مقدرة القطاع العام الصناعي على التوظيف، فإن البيانات تشير إلى تزايد عدد العاملين فيه من 104 آلاف عامل عام 1985 إلى 106 آلاف عامل في عام 2007. وبالفترة نفسها ارتفع عدد العاملين في القطاع الخاص الصناعي التحويلي من 139 إلى 317 ألف عامل، وبالتالي تحسنت مساهمة القطاع الخاص من إجمالي العاملين في قطاع الصناعة التحويلية من 57% إلى 76% للفترة نفسها. كما استمر القطاع العام الصناعي التحويلي بالتراجع في استقطاب العمالة حتى وصلت هذه النسبة إلى نحو 24% من العمالة في الصناعة التحويلية.[2]

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في التفاوت ما بين القيم المضافة للصناعات التحويليّة من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للصناعات التحويليّة، الأمر الذي ينعكس بالدرجة الأولى على التخطيط للتنمية وبالتالي التنمية الصناعية على وجه الخصوص، ومنه كان التساؤل التالي:

ما هي العلاقة بين القيم المضافة للصناعات التحويلية كمؤشرات مستقلة وإجمالي الناتج للصناعات التحويلية كمؤشر تابع؟ ويتفرع عنه الأسئلة التالية:

1. ما هي العلاقة بين القيمة المضافة للصناعات الغذائيّة واجمالي ناتج الصناعات التحويليّة؟
2. ما هي العلاقة بين القيمة المضافة للصناعات (المنسوجات) واجمالي ناتج الصناعات التحويليّة؟
3. ما هي العلاقة بين القيمة المضافة للصناعات (الخشب)واجمالي ناتج الصناعات التحويلية؟
4. ما هي العلاقة بين القيمة المضافة للصناعات (الورق) واجمالي ناتج الصناعات التحويلية؟
5. ما هي العلاقة بين القيمة المضافة للصناعات (الكيماويات) واجمالي ناتج الصناعات التحويلية؟
6. ما هي العلاقة بين القيمة المضافة للصناعات (المعادن) واجمالي ناتج الصناعات التحويليّة؟
7. ما هي العلاقة بين القيمة المضافة للصناعات (المعادن الاساسيّة) واجمالي ناتج الصناعات التحويليّة؟
8. ما هي العلاقة بين القيمة المضافة للصناعات (المعدات) واجمالي ناتج الصناعات التحويليّة؟

أهمية البحث و أهدافه:

تأتي أهميّة البحث من جانبين، الجانب العلمي والذي ينبع من مفهوم القيمة المضافة التحويليّة، والتنمية الصناعية والاستراتيجيّة التنموية في سورية بإطارها الصناعي، أمّا الجانب العملي فيأتي من خلال دراسة العلاقة بين القيمة المضافة لكل قطاع تحويلي والتنمية من خلال الناتج الصناعي للقطاعات التحويليّة وعلاقته بالقيم المضافة من جهة في سورية.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تناول التفاوت في أثر القيم المضافة للقطاعات التحويلية المختلفة من خلال دراسة العلاقة بين القيم المضافة لكل صناعة تحويليّة مع الناتج الخاص بهذه الصناعة، للتعرف على مواطن الضعف والقوة والاستراتيجيات المقترحة في إطار هذه العلاقة

فرضيات البحث:

1. لا توجد علاقة ذات دلالة احصائيّة بين القيمة المضافة للصناعات الغذائيّة واجمالي ناتج الصناعات التحويليّة.
2. لا توجد علاقة ذات دلالة احصائيّة بين القيمة المضافة للصناعات (المنسوجات) واجمالي ناتج الصناعات التحويليّة.
3. لا توجد علاقة ذات دلالة احصائيّة بين القيمة المضافة للصناعات (الخشب)واجمالي ناتج الصناعات التحويلية.
4. لا توجد علاقة ذات دلالة احصائيّة بين القيمة المضافة للصناعات (الورق) واجمالي ناتج الصناعات التحويلية.
5. لا توجد علاقة ذات دلالة احصائيّة بين القيمة المضافة للصناعات (الكيماويات) واجمالي ناتج الصناعات التحويلية.
6. لا توجد علاقة ذات دلالة احصائيّة بين القيمة المضافة للصناعات (المعادن) واجمالي ناتج الصناعات التحويليّة.
7. لا توجد علاقة ذات دلالة احصائيّة بين القيمة المضافة للصناعات (المعادن الاساسيّة) واجمالي ناتج الصناعات التحويليّة.
8. لا توجد علاقة ذات دلالة احصائيّة بين القيمة المضافة للصناعات (المعدات) واجمالي ناتج الصناعات التحويليّة.

منهجية البحث:

المنهج المتبع هو المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى المنهج التجريبي الذي يعتمد على دراسة العلاقات واختبار الفرضيات.

مكان وزمان البحث:

سورية، خلال الفترة 2001=2010

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: ناصر ، أكرم ، **البحث والتطوير في المؤسسات الصناعية السورية** ، ندوة أهمية البحث العلمي في التطوير الصناعي– مركز الاختبارات والأبحاث الصناعية دمشق 27–28 تشرين الثاني 2006.

وهدف هذا البحث إلى ما يلي: [3]

- عرض الوضع الراهن لعلاقة البحث العلمي والتطوير التقني والابتكار مع القطاع الصناعي.
- التقويم السليم لهذا الواقع بسلبياته وإيجابياته، في محاولة لتجاوز السلبيات وتطوير الإيجابيات وتحديد نقاط القوة والضعف .
- مقارنة هذا الواقع مع نظائره في الدول الأكثر تقدماً، وتحديد الفجوة في هذا المجال.
- اقتراح الخيارات الاستراتيجية التي تؤدي إلى سد هذه الفجوة عن طريق وضع صيغ عملية لربط منظومات البحث والتطوير بخطط التنمية الصناعية الشاملة وآليات تطويرها من خلال منظور استراتيجي.

وأهم **النتائج** التي توصل إليها:

1. علاقة البحث والتطوير في المؤسسات الإنتاجية السورية شبه غائبة.
2. عملية البحث والتطوير في المؤسسات الصناعية ثانوية وغير فاعلة.
3. السمات التي يتمتع بها المنتج السوري غير قادرة على المنافسة في السوق المحلية والعالمية.

الدراسة الثانية: نصر الله ، عبد الفتاح ، **واقع القطاع الصناعي في فلسطين** /فبراير 2004/.

وهدف هذا البحث إلى:[4]

1. استعراض التطور التاريخي للصناعة الفلسطينية منذ عام 1948م وحتى قيام السلطة الفلسطينية.
2. تشخيص الواقع الصناعي من حيث: عدد المؤسسات، عدد العمال، الترابطات الهيكلية بين الأنشطة الصناعية، التوزيع الجغرافي، الاستثمار، الإنتاج، القيمة المضافة، التسويق، الربحية، القدرة التنافسية.

وأهم **النتائج** التي توصلت لها:

1. طغيان الحجم الصغير على المنشآت الصناعية بسبب طابعها الفردي والعائلي.
2. تراجع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بين عامي (2000–2001) بسبب الحصار الإسرائيلي المفروض على الاقتصاد الفلسطيني.
3. تراجع استيعاب القطاع الصناعي للعاملين.
4. ضعف إنتاجية العامل الفلسطيني في قطاع الصناعة بسبب تراجع المستويات التقنية والعلمية والمهنية في الصناعة الفلسطينية وتدني استخدام رأس المال.

الدراسة الثالثة: دراسة Panicm M بعنوان:

the role of transformational manufactures in structural changing for development in developing countries

وهدف هذا البحث إلى[5]:

1.دور الصناعة التحويليّة في التشغيل في البلدان النامية وأثر ذلك في القيمة المضافة على مستوى الاقتصاد الكلي.

2.دراسة الاتجاهات العامة للقيمة المضافة في التصنيع التحويلي.

ومن أهمّ النتائج التي تمّ التوصل إليها:

1.عكس الأداء التصنيعي للبلدان والمناطق على المستوى الفردي مستوياتها المختلفة من الاندماج في الاقتصاد العالمي من حيث المساهمة في القيمة المضافة على الرغم من أن جميع المناطق أظهرت نموا في القيمة المضافة للتصنيع التحويلي.

2.شهدت البلدان النامية اختلافاً في مدى مساهمة القيمة المضافة للتصنيع في التشغيل.

أما دراستنا فتختلف عن الدراسات السابقة بأنها تبحث في القطاع الصناعي التحويلي من حيث تطورها إيمانا بالدور الذي يلعبه هذا القطاع في تحقيق التنمية الصناعية من خلال مساهمة القيمة المضافة بالناتج المحلي للصناعات التحويلية، مع تقديم بعض المقترحات الكفيلة بتحسين هذا القطاع ودوره في الاقتصاد الوطني.

مفهوم التنمية الصناعيّة في إطار الصناعة التحويليّة:

إنّ التركيب الهيكلي للصناعة التحويلية السورية خلال الفترة 1990- 2007 لم يختلف مأخوذاً بالناتج المحلي الصافي حيث يسيطر قطاع الصناعات النسيجية والملابس على النسبة الأكبر من هذا التركيب، والتي تراوحت بين 30% عام 1990 و 28% عام 2007 ومن ثم يليه قطاع الصناعات الغذائية التي تراوحت نسبته بين 25% عام 1992 و 22% عام 2007، ويلي ذلك قطاع المنتجات التعدينية حيث ارتفعت مساهمته من 8% عام 1992 إلى 13% عام 2007، وحافظت الصناعات المعدنية الأساسية على نسبتها 2% خلال الفترة 1992- 2006 حيث لم يستطع القائمون على العملية التنموية من تكوين قطاع صناعي تحويلي مميز وقائد[6]

فقدكانت الصناعة المحرك الأساسي للتنمية في العديد من الدول النامية وستبقى الأداة الأكثر فاعلية في تحويل الاقتصاد من نشاطات ذات قيمة مضافة منخفضة إلى تلك التي تحقق معدلات نمو سريعة وتوفير امكانية متزايدة للتنمية المستدامة ، وفي عالم يشهد مزيدا من الانفتاح، وتقلص للمسافات الاقتصادية ، وبالشكل الذي يفرض على الاقتصادات دخول معركة التنافس الحاد واقتحام ميدان التصدير لتحقيق معدلات عالية في النمو ، فإن الصناعة التحويلية تشكل المصدر الأساسي للميزات التنافسية الديناميكية، ولامتلاك القدرات الانتاجية والارتقاء بالمنتج المحلي إلى المستوى العالمي، تتميز الصناعة السورية عن الصناعات الأخرى في المنطقة بقدمها وتعدد أنشطتها وريادتها، وكانت المثل والقدوة للصناعات في الدول الأخرى من المنطقة، حيث ساهم الصناعيون السوريون وبشكل كبير في نشر الصناعة في الدول العربية من المغرب إلى تونس ولبنان والأردن وحتى إلى جنوب تركيا، وتشكل الصناعة التحويلية أولوية استثمارية سواء للقطاع العام أو الخاص، نظرا لقدرتها على النمو، وتوليدها للدخل واستيعابها لأعداد متزايدة من العمال، ونتيجة للتطور السريع في مجال الصناعة ومن تغيير في حاجة السوق الداخلية (أنماط استهلاك داخلية جديدة وتغير في أذواق المستهلكين) إلى التغير الواسع في التجارة الخارجية، لم يحقق قطاع الصناعة التحويلية في سورية خلال العقود الثلاثة الماضية مساهمة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي. إذ لم يسجل نموا يذكر خلال السنوات الماضية، مع العلم أن القطاع قد وفر فرص عمل لنحو 13,6% من إجمالي قوة العمل في الاقتصاد الوطني. كما بقيت السيطرة في القطاع للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وقد تبين أن أكثر من 90% من المنشآت الصناعية القائمة حاليا تندرج في إطار الصناعات الصغرى[7]

وتفيد البيانات المتوفرة عن الحالة التعليمية في المؤسسات والشركات التابعة للقطاع العام أن هناك تدني في المستوى المهني والمهارات داخل قوة العمل الصناعية حيث لا تتعدى نسبة حملة الشهادة الجامعية 6% في عام 2003 في حين يشكل حاملو الشهادة الابتدائية فما دون 59% من العاملين ، والأمر أكثر سوءا بالنسبة للمنشآت الصناعية التابعة للقطاع الخاص، ويرتبط بالمؤشرات أعلاه تدني إنتاجية العامل التي بلغت عام 2002 نحو 23 ألف ل.س وكانت سالبة بالنسبة للعاملين في منشآت القطاع العام بمبلغ 341 ألف ل.س (هذه النتيجة غير حقيقية وناتجة عن اسلوب احتساب التكاليف والأسعار التي هي أسعار إدارية في معظمها والتي يتحول الدعم للمستهلكين من خلالها إلى عبء على المؤسسات والشركات عوضا عن تمويله مباشرة من الخزينة العامة) في حين كانت موجبة في القطاع الخاص نحو 96 ألف ل.س .[8].

ونتيجة صغر المنشآت الصناعية فإن غالبيتها يمكن تصنيفها ضمن مجموعة المنشآت ذات المستوى التقني المتدني والتي تقوم على العمل اليدوي ونصف الآلي والاعتماد على العمالة غير المؤهلة رخيصة الأجور. مما يضع أمام الخطة الخمسية العاشرة مهاما أساسيا في بناء قاعدة قوية لانطلاقة هذا القطاع مستقبلا ليلعب دورا أكبر في التنمية وفي التوسع وفرص العمل. والذي يتطلب وضع استراتيجية جديدة لقطاع الصناعة التحويلية تمتد لعقدين قادمين، كون القطاع من المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي المستقبلي، وبحيث تكون هذه الاستراتيجية الموجه الأساسي للخطط الخمسية المقبلة . وفي هذا الإطار تسعى الخطة الحالية لأن تكون جزءا من هذه الاستراتيجية ، وأن تكون سياستها وبرامجها جزءا يترابط مع ما يستكمل من قبل الخطط الخمسية القادمة. هدفت الخطة التاسعة إلى زيادة القوى العاملة في الصناعة التحويلية بمعدل (2,6%) ، ولكن لم يتحقق سوى (1,35%)، ففي القطاع العام ازدادت القوى العاملة بمعدل (0,34%)، وفي القطاع الخاص بلغت الزيادة (1,546%) وهو أقل من المخطط له (2,3%) ومع ذلك فقد كان القطاع الخاص أقدر من القطاع العام على إيجاد فرص عمل جديدة، ويعود السبب في ذلك أن القطاع العام لم يقم بتعويض العمال المتسربين وذلك لتقليص العمالة وتحسين الإنتاجية.[9]

من هنا نرى أن واقع الصناعة التحويلية السورية يتصف بما يلي[10]:

- قامت الصناعة التحويلية السورية في إطار الإحلال محل الواردات وفي ظل ستار واق من الحماية وفي مأمن من المنافسة.
- يتصف طابع الصناعة بالطابع الأسري والتفتت والبذور.
- ضعف معدلات الاستثمار في الصناعة ولا تسهم في خلق فرص عمالة أو تنشيط الاقتصاد إلا بصورة محدودة جداً.
- سيطرة الصناعات الاستهلاكية
- ضعف معدل نمو الإنتاجية (إنتاجية العمل).
- ارتفاع الطاقات الإنتاجية المعطلة.
- الميزان التجاري لقطاع الصناعة (خاسر)

ويتوقع الباحث تعرض القطاع الصناعي السوري إلى هذه عنيفة من جراء الانفتاح التجاري (مهما كان نوعه عربي أو إقليمي أو دولي) بسبب عدم القدرة على المنافسة.

إلا أن هناك رؤية مستقبلية لقطاع الصناعة التحويلية تهدف إلى بناء قطاع صناعي متطور، يشكل قاعة متينة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهي تحدد التوجهات بعيدة المدى للصناعة السورية، بما يشكل اطارا عاما لتوجهات

الخطط الصناعية ومعبرا لاختيار سياساتها، بما يضمن تناسقها وتكاملها لتحقيق أهداف تحتاج لعدة خطط خمسية كي تتحقق، من أجل احداث تغير جوهري في دور الصناعة التحويلية.

تهدف الرؤية المستقبلية إلى تطوير قطاع الصناعة التحويلية ليصبح خلال العقدين القادمين[11]:

- ذو قدرة أكبر على الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخلق فرص العمل.
- ذو قدرة تنافسية عالية قائمة على أساس الابتكار والإبداع والتنوع.
- ذو بنية إنتاجية جيدة الترابط والاعتمادية ضمن فروع الصناعة التحويلية، و ذو ترابطات و تشابكات رئيسية مع بقية قطاعات الاقتصاد الوطني، ليسهم في خلق مواطن الشغل في القطاعات الأخرى التي يتزود منها بمستلزماته السلعية والخدمية، وينهض بالمهن والخدمات المساندة كالتصميم والتسويق والبرمجة والتجارة والنقل وبقية الخدمات التي تقدم الدعم المباشر وغير المباشر.
- يعزز قدرته التكنولوجية والإنتاجية من خلال البحث والتطوير والتدريب وحسن التنظيم والإدارة بما يعزز رفع القيمة المضافة المنتجة.
- قادر، وبشكل ذو دلالة، على الإسهام في نمو الناتج المحلي الإجمالي وتحسين ميزان المدفوعات.
- يساهم في رفع مستويات المعيشة للعاملين في القطاع عبر خلق المزيد من فرص العمل و بمستويات أعلى من الإنتاجية والدخول.
- يحافظ على البيئة ويأخذ بالاعتبار ضرورة استدامتها ويقلل من التلوث إلى أقصى حدود ممكنة.
- ينتج سلع ذات قيمة مضافة عالية كي تعوض نضوب الموارد الطبيعية والعوائد التي تولدها.
- يعمل على إرساء قواعد جديدة و متقدمة لعلاقات العمل ويعتمد على توظيف و تطوير المهارات والتقنيات الحديثة ويستند على الإدارة الفاعلة للموارد وإنتاج سلع ذات نوعية عالية و بمواصفات دولية.
- يساهم في تنمية المناطق الأقل نموا والنهوض بها عن طريق التوطين الجغرافي المدروس للصناعات من أجل خلق أقطاب ومراكز نمو وتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة.

إن تحقيق هذه الرؤية المستقبلية يتطلب تناسقا بين الخطط، بحيث يشكل ما تحققه كل خطة تمهيدا للخطة التي تليها، كما يتطلب استمرارا يحقق تراكما وتناسقا بين الخطط الخمسية القادمة و هذا يتطلب بدوره أن تستغل كل خطة خمسية المتوفر من الموارد المادية والبشرية والمالية ومن الصناعات القائمة والمزايا النسبية لتديرها على أفضل وجه لتنميتها وتحقيق التراكم، وأيضا أن تمهد لتطور صناعات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى، عبر سلسلة متتابعة للتنمية الصناعية.

سيتطلب تحقيق هذا الهدف الكبير تعاونا بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع السوري لصياغة برنامج وطني لتطوير حقيقي للصناعة التحويلية يحدد الأدوار والمساهمات والالتزامات والحقوق والواجبات لكل طرف من أطراف هذا العقد.

هذا وتعتبر التنمية الصناعية من الحاجات الضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة وإحدى أهم أركانها الأساسية. إن تحقيق النمو للناتج القومي الإجمالي، أو للإنتاج الصناعي، لا يمكن اعتباره مؤشرا كاملا أو دقيقا للتقدم الاجتماعي، فهو لا يعطي بحد ذاته توضيحا لتركيب الناتج أو توزيعه، أو للظروف الاجتماعية والمؤسسية التي يتحقق في ظلها نمو ذلك الناتج القومي الاجمالي. لذلك فان النمو الصناعي، وإن كان شرطا ضروريا، لكنه غير كاف للتقدم الاقتصادي. إضافة لذلك فإن النمو الصناعي لابد أن يوازيه دوما نموا في الزراعة والخدمات وفي البنى الارتكازية الأساسية. اذا ما أريد للأهداف الاجتماعية أن تتحقق.

وهكذا يمكن تحديد أحد الدوافع الرئيسية لعملية التصنيع بأنها الرغبة في تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن. ويتضمن ذلك هدف دمج اقتصاد الكفاف الواسع الانتشار في أغلب الدول النامية مع القطاعات الاقتصادية الحضرية والتعدينية والمزارع الحديثة التي قامت القوى الاستغلالية من الشركات الأجنبية وغير الأجنبية إنشائها فيها. فاقتصاد الكفاف يرتبط بالهياكل الاجتماعية والحضارية التقليدية، بينما تتركز مراكز صنع القرار والادارة العامة والخدمات الحديثة والبنى الارتكازية في القطاعات الاقتصادايةالمتطورة. ويبدو أن هذه الازدواجية الاقتصادية قد تطورت في معظم الدول النامية بواسطة عملية التصنيع من خلال النمط القائم في تخصيص الموارد المتاحة لأغراض التصنيع. مما أدى لزيادة التناقض بين المناطق الحضرية والريفية، وبين القطاع التقليدي من جهة والقطاعات الزراعية والصناعية الحديثة من جهة أخرى، بدلا من تشجيع التفاعل فيما بينهما. إن تركيز الملكية الصناعية والتحكم فيها بأيدي بيروقراطيات الدولة وفروع الشركات متعددة الجنسية او عدد محدود من أصحاب المشاريع المحليين قد أدى في أحوال كثيرة إلى انقسام المجتمعات إلى أقطاب متعارضة بدلا من اندماجها، وبالتالي زيادة الصراع الاجتماعي، كما أن الترابط الضعيف بين القطاعات المختلفة ، أدى إلى نتائج مخيبة للآمال بالنسبة لمساهمة التكنولوجيات الصناعية الحديثة في زيادة الانتاجية.[12]

ففي الدول ذات النظم الاقتصادية المستندة على ألية السوق يكون التخطيط الصناعي تأشيريا، لذلك فإن الخطة الصناعية على المستوى القومي تكون تأشيريه فقط ذات مؤشرات اقتصادية عامة وغير ملزمة للشركات الصناعية، وعلى الرغم من ذلك فإن الشركات الصناعية والوحدات الانتاجية التابعة لها تضع خططها الاستثمارية والانتاجية بكل دقة وشمولية استنادا إلى دراسات السوق معتمدة على بيانات إحصائية تفصيلية. وتكون أهدافها ملزمة لإدارتها. ويتم تقييم كفاءة أداء تلك الإدارات بموجبها في الاجتماعات السنوية للهيئات العمومية لتلك الشركات. وفي كثير من الأحيان تأخذ خطط الشركات الصناعية بنظر الاعتبار ببعض التوجيهات الواردة في خطة الدولة .[13]

أما في النظم الاقتصادية التي تتبع أساليب التخطيط المركزي الشامل، فإن الخطة الصناعية المركزية تكون عادة شاملة وذات مؤشرات كمية لكافة الفروع الصناعية ولمختلف الجوانب الاستثمارية والانتاجية والتسويقية والايدي العاملة والتكاليف والأسعار والواردات والصادرات وغيرها. وتكون مؤشراتها وأهدافها ملزمة لكافة الوحدات الانتاجية بموجب القرارات الصادرة عن أجهزة التخطيط المركزية. [14]

ولابد لأي خطة تنموية ان تتضمن استراتيجية شاملة للتصنيع، حيث أن ذلك سيوفر القاعدة الاساسية لتخطيط البرامج الصناعية القطاعية وتحديد المشاريع المدرجة فيها. وفي كثير من الاحيان نرى أن بعض الخطط تفتقر إلى مثل تلك الاستراتيجية مما يجعل الخطط الصناعية المنبثقة عنها، ما هي إلا مجموعة متناثرة من المشروعات الصناعية الفردية ذات استثمارات غير مرتبطة، وحتى المشروعات الفردية المدرجة فيها، والتي قد تكون مشروعات جيدة بحد ذاتها، كل على انفراد، إلا أنها يمكن أن تفشل بعد إنجازها، بسبب غياب التنسيق والتكامل بين مدخلاتها من مواد أولية ومستلزمات تشغيلية تكميلية، وبينها وبين البنى الارتكازية التي تحتاج إليها، وكذلك الحال بالنسبة لتخصيصات العملة الأجنبية والتمويل المطلوب لها، وكلها مستلزمات يمكن أن توفرها الخطة الصناعية، إذا ما تم إعدادها بشكل جيد.[15]

ومن المتطلبات الاساسية التي تحتاجها الخطة الجيدة هي الأخذ بالاعتبار وبصورة منظمة الفعاليات الاقتصادية المتوافقة مع بعضها وخاصة الترابطات التشابكية بين الفروع الصناعية. ومن المتطلبات الاساسية الاخرى هي ضرورة حصول تناغم وتناسق بين مكونات الخطة الصناعية نفسها. فمن الضروري تجنب التناقضات التي قد تتواجد بين الاهداف المختلفة مع بعضها. او بين الوسائل المستخدمة في الخطة، وكذلك التناقضات بين الفترات الزمنية للخطة، أو

على الأقل محاولة التوفيق بين تلك المكونات قدر الامكان. فقد تحدد الخطة أهداف واضحة ومحددة كأن يكون التوسع في استخدام الأيدي العاملة (تعظيم الاستخدام) من جهة، وزيادة كمية الانتاج بشكل كبير (تعظيم الإنتاج) من جهة أخرى. ولأن الإنتاجية الاجمالية في الصناعات "كثيفة رأس المال" عادة ما تكون أعلى مما هي عليه في الصناعات "كثيفة العمل" يصبح من المستحيل تحقيق أهداف الخطة، لكون الهدفين المذكورين متناقضين مع بعضهما. لذلك من الضروري أن يتم تهيئة الخطة بحيث يمكن تحقيق توازن معقول بين الموارد المتاحة والأهداف الاقتصادية المطلوبة. إن ذلك سيشجع صانعي القرارات الاقتصادية والمستثمرين الصناعيين بالتفكير على مسارات مماثلة، وأخيرا فإن الخطة المعدة بصورة جيدة يجب أن تقلل من احتمالات الغموض وعدم التأكد الاقتصادي فيها. إن مثل هذه المتطلبات الاساسية ليست متطلبات مزاجية، أو غير متصلة بالاقتصاد، بل على العكس، هي ذات أهمية حاسمة لضمان نجاح الخطة في اقتصاد يتميز بتاريخ طويل من الركود ومستوى متدني من التوازن الاقتصادي. فإذا لم يتأكد المستثمرون والمنظمون بأن بعض المشروعات المدرجة في الخطة سيتم تنفيذها بجدية.، وإن القوة الشرائية في البلد ستتوسع [16]، وإن مشاريع البنى الارتكازية ستتحقق فعلا، فمن المحتمل الا يقدمون على مشروعاتهم المقترحة حتى وإن كانت مربحة تجاريا وذات جدوى للاقتصاد الوطني. وبناء عليه يكون هناك حاجة ماسة لتوفير برنامج فعال للمعلومات بحيث يتوفر للأفراد الذين يقومون بصنع القرارات الاقتصادية في البلد صورة واضحة ودقيقة عن الاهداف المقررة مع ضمان كاف للإجراءات التكميلية والفعالة اللازمة لتحقيقها.

ولابد للخطة الصناعية أن تتضمن إضافة للأهداف تفاصيل المواد اللازمة لتحقيق تلك الاهداف مع تحديد الأساليب الضرورية لضمان تنفيذ المشروعات المدرجة فيها.

ولابد هنا من التوفيق بين الموارد والامكانات المتاحة من جهة والاهداف المطلوبة في الخطة من جهة أخرى. كما يجب أن تتضمن الخطة الفترة الزمنية المعقولة لتنفيذها. فلكل دورة تخطيطية قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأمد، متطلباتها من حيث الأهداف والأساليب والمستلزمات.[17]

استراتيجية التنمية الصناعية في سوريا:

تهدف استراتيجية التنمية الصناعية إلى توسيع و تنمية النشاط الصناعي وتعميق دوره في مهمات التنمية الشاملة، وتطوير الهيكل الصناعي وتعميق وتوسيع قاعدته التشابكية، وهذا يعني أن السياسات الصناعية قد حددت أهداف تسعى لتحقيقها أهمها[18]:

- زيادة معدلات نمو الإنتاج الصناعي وزيادة حصته في تكوين الناتج الإجمالي.
- التركيز على تصنيع الخامات المحلية ومشتقاتها بما يؤدي إلى زيادة حجم القيمة المضافة وتقليل الصادرات من المواد الأولية الخام.
- الاهتمام بتصنيع السلع اللازمة لإشباع حاجات السكان الأساسية وتقليل الاعتماد على الاستيراد في تأمينها.
- تشجيع الصناعات التصديرية ضمانا لتدفق العملات الأجنبية .
- إقامة صناعات متقدمة تقنيا و ذات قيمة مضافة عالية.
- تحقيق درجة من التكامل الأفقي والعمودي بين فروع الصناعة من جهه و بينها وبين فروع الاقتصاد الأخرى من جهة ثانية.
- تطوير أساليب و قدرات التدريب والتأهيل الصناعي.
- خلق مناخ استثماري مستقر مناسب لتشجيع مشاركة رأس المال الأجنبي والعربي في تمويل المشروعات الصناعية.

- استيراد التكنولوجيا والتجهيزات المتقدمة وتوطينها وتعظيم الاستفادة منها في تطوير القدرات التكنولوجية المحلية.
- تعزيز القدرات التنافسية للصناعات السورية.
- تحسين الكفاءة الإنتاجية في القطاع الصناعي.
- تطوير القطاع الخاص وبخاصة الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- إصلاح الإدارة الصناعية.
- تخفيف آثار التلوث البيئي الناتج عن الصناعة.
- تحقيق التنسيق والتكامل الصناعي بين سورية وباقي الدول العربية.

وتتطلب استراتيجية التنمية الصناعية إقامة وتطوير الهياكل الأساسية و بخاصة مرافق النقل (الطرق، الجسور، الموانئ، المطارات، وسائط النقل، شركات الشحن، محطات الكهرباء، المدن الصناعية، والمناطق الحرة) وغيرها.

والتنمية الصناعية في سورية يجب أن تستند بالضرورة إلى توجه اقتصادي، اجتماعي يمثل رؤية السلطة العامة للمصالح العامة. وتعد هذه الرؤيا حجر الأساس في تحديد الإطار العام للتصنيع الذي يجيب على السؤال المبدئي .. ماذا تنتج.. ولمن ننتج.. وكيف ننتج؟ وهذا يعني تحديد اتجاهات النمو العامة لفروع الصناعة الأساسية و ارتباطاتها بالقطاعات الأخرى. وكذلك تعيين الاتجاهات العامة لحجم وطبيعة المردود الاجتماعي للتصنيع. وتوزيع العائد الصناعي بين التنمية المحلية والتصدير، و توزيع الناتج الصناعي بين العمل و رأس المال.

و لابد من اختبار مدى توافق السياسة الصناعية مع التوجهات والأهداف التنموية سواء على المستوى النظري أو مدى استجابتها لمتطلبات الوثائق التنموية الرسمية ومدى كفاءة تنفيذها، ومدى توافقها مع الضرورات الفعلية للاقتصاد والمجتمع.

واقع القيمة المضافة

ان حصول حالة التوازن للنمو الاقتصادي (Economic Equilibrium) مع النمو السكاني حسب رأي الخبراء الاقتصاديين ينبغي ان يبلغ النمو الاقتصادي ثلاثة امثال النمو في السكان. إذ توفر هذه النسبة نوع من الاستقرار في توفير الوظائف للنمو السكاني الحاصل او المتوقع، أي لو افترضنا إن قوة العمل في أي دولة تنمو بمعدل 2% سنويا فأن نمو الناتج المحلي الإجمالي ينبغي أن يكون (6)% سنويا لكي تمكن الاقتصاد من امتصاص الزيادة في قوة العمل أما لو كان المطلوب هو أن تمتص أيضا نسبة البطالة المتراكمة فأن النمو الاقتصادي ينبغي أن يرتفع بمعدل نمو يصل إلى (8-9)% سنويا و لفترة عقد من الزمان. ونلاحظ في العراق ان قوة العمل تنمو بمعدل (3.2%) أما نمو الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ (8.2%) بالأسعار الثابتة لسنة 2011 أي يجب ان تقاس لنفس السنة أي ان العراق ضمن حالة التوازن وإن هناك علاقة بين النمو الاقتصادي وفرص العمل وان تلك العلاقة سببية إذ يتوقف النمو في فرص العمل على النمو الاقتصادي الذي يتوقف بدوره على الزيادة في معدلات الإنتاجية . وتعد الإنتاجية المنخفضة إحدى العقبات الرئيسة للتنمية لأنها تقيد التراكم الرأسمالي في الاقتصاد ولا تصلح هذه الدالة لتفسير الظاهرة في العراق فالنمو الاقتصادي لا يعتمد على زيادة الإنتاجية بل على زيادة عائدات النفط ولا تعتمد فرص العمل على النمو الاقتصادي بل على نمط استخدام وسياسات و إدارة عائدات النفط، اتسمت الفترة ما بين 1960 و 2000 في سورية ببناء اقتصاد اشتراكي مؤمم موجه نحو إنتاج يرمي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي .وفي سياق الظرفية الاقتصادية المتغيرة، تتعرض بنية الإنتاج الصناعي السوري حاليا لتحولات عميقة تشكل النهوض بالقطاع الخاص وتخصصه في قطاع السلع الاستهلاكية التطورين الأساسيين في القطاع الصناعي السوري .وقد ألزم الشروع بالعمل باتفاقية منطقة التجارة

الحرة العربية الكبرى في فاتح يناير 2005 الهياكل الصناعية على الاستجابة السريعة لمتطلبات السوق وعلى التخفيض المنتظم في تكاليف الإنتاج.

ومثلت الصناعة السورية بمجموع مكوناتها 34.63 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2010 وتساهم الصناعات التحويلية في النشاط الاقتصادي بنسبة 8.37 في المائة، إذ يساهم قطاعان بحصة هامة في القيمة المضافة للصناعة التحويلية وهما النسيج (27,6%) والصناعات الغذائية (36%) ، متبوعان بقطاع منتجات مواد البناء[19]

جدول (1) توزيع الاستثمارات الصناعية حسب النشاط في القطاع الخاص سنة 2010

الصناعات الغذائية	%36
النسيج	%27
الكيمياء والبترول	%23
السلع التجهيزية	%14

المصدر: [20]

لا تزال الصناعة السورية تتسم إلى اليوم بتباين كبير في الهياكل الإنتاجية : فمقابل قطاع عمومي ذي طبيعة احتكارية يتمحور حول صناعات كبرى ذات رأسمال كثيف نجد قطاعا خاصا يعمل في إطار بنيات صغيرة عائلية في غالبية الأحيان، متخصصة في التصنيع والبيع بالتقسيط.

ومن جهة أخرى، يعاني القطاع الصناعي السوري من نظام تشريعي معقد ومن نظام مالي لا يسمح للادخار أن يتوجه بشكل فعال نحو الاستثمار الصناعي الذي لا يمثل سوى 10 في المائة من مجموع الاستثمارات.

وحسب تقديرات وزارة الصناعة، فقد ارتفعت قيمة إنتاج قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 12.29 في المائة سنة 2010 ، متنقلة من 10.762 مليون دولار سنة 2005 إلى 12.084 مليون دولار سنة . 2010 أما القيمة المضافة لهذه الصناعات، فقد بلغت 2636 مليون دولار سنة 2006 مقابل 2516 مليون دولار سنة 2005 ، بحيث ارتفعت بنسبة 4.74 في المائة. [21]

و يعتبر قطاع النسيج أول قطاع في النشاط الصناعي التحويلي من حيث الإنتاج والمساهمة في القيمة المضافة، إذ يساهم بأكثر من 87 في المائة من مجموع القيمة المضافة للصناعات التحويلية وبنسبة 6.54 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي .ويشغل هذا القطاع 52957 شخصا، أي أكثر من 32 في المائة من مجموع العاملين في قطاع الصناعات التحويلية.[22].

الجدول (2) تطور الصناعات بين عامي 2005-2010 في سورية

	الانتاج (مليون دولار)			القيمة المضافة (مليون دولار)		
العام	2005	2010	تغيير 10/01	2005	2010	تغيير 10/01
صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ	2168	2172	0,20	597	579	-3,05
صناعة المنسوجات والملابس والمنتجات الجلدية	1922	2062	7,29	684	728	6,43
صناعة الخشب ومنتجاته والأثاث	460	504	9,40	157	172	9,46

صنع الورق ومنتجات الورق والطباعة والنشر	194	216	11,17	79	81	3,51
صناعة الكيماويات والبتروكيماويات والفحم والمطاط والبلاستك	3884	4841	24.64	268	262	-2,05
صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	876	928	5,96	293	329	12.32
صناعة المعادن الأساسية	167	179	7,24	46	50	9,41
صناعة المنتجات المعدنية والآلات والمعدات	1067	1156	8,39	382	422	10,43
صناعات تحويلية أخرى	23	26	9,39	10	11	9,41
المجموع	10762	12084	12,29	2516	2636	4,74

المصدر: [23]

إن توسع الصناعة السورية اعتمد لفترة طويلة على منع استيراد الملابس الجاهزة وعلى ديناميكية القطاع الخاص (منطقة حلب و دمشق). وفي هذا الصدد، شرعت مقاولات عديدة في الصناعة تحت براءة علامات أجنبية وفي إطار شراكات للمناولة المشتركة، ولاسيما في قطاعات الملابس الجاهزة للرجال والأطفال والملابس الداخلية و بياضات المنزل .وتعتمد الصناعة السورية على يد عاملة مؤهلة وعلى مهارة موروثة.

وعرف إنتاج هذا القطاع ارتفاعا بنسبة 7.29 في المائة سنة 2010 بقيمة 2062 مليون دولار مقابل 1922 مليون دولار سنة 2000 كما ارتفعت حصته في القيمة المضافة للصناعة التحويلية منذ سنة 2000 وهو الأمر الذي يدل على أن هذا القطاع استطاع أن يقاوم إلى الآن آثار المنافسة الشرسة الإقليمية والعالمية .وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدد فرص العمل في القطاع لم يتناقص كما هو الشأن في بعض البلدان العربية (تونس، المغرب) بعد انتهاء العمل باتفاقية الألياف المتعددة، إذ ارتفع عدد العاملين بنسبة 24 في المائة في هذا القطاع سنة 2010 ليبلغ 957152 شخص مقابل نحو 122748 شخص سنة 2000 .

من ناحية أخرى يعد قطاع الصناعات الغذائية ثاني أهم قطاع في نشاط الصناعات التحويلية في سورية، إذ ساهم بنسبة 21.9 في المائة من مجموع القيمة المضافة التحويلية، و شغل 96351 شخص، أ ي أكثر من 20% من مجموع العمالة في قطاع الصناعات التحويلية.

وترتبط هذه الصناعة بخمس منتجات استراتيجية(القطن، القمح، الشعير، التبغ، الشمندر) وتشرف عليها المؤسسة العامة للصناعات الغذائية .غير أن إنتاج هذا القطاع أخذ يعاني من صعوبات في السنوات الأخيرة، وانخفض معدل نمو القيمة المضافة لصناعات المنتجات الغذائية بنسبة 3 في المائة سنة 2010 بالمقارنة مع 2000 أما مساهمتها في القيمة المضافة للصناعات التحويلية، فرغم استمرار هيمنتها، فإنها أخذت تميل إلى الانخفاض مع الوقت، إذ انتقلت من 23.93 في المائة سنة 2000 إلى 21.97 في المائة سنة 2010 [24]

وفي الواقع، فإن صناعة المنتجات الغذائية في حاجة ماسة اليوم لتجهيزات تتطلب استثمارات عالية .فعلى سبيل المثال ما زالت صناعة الحليب تقليدية بنسبة 90% و هناك أيضا مشاكل هامة في فروع مختلفة مثل التخزين بالنسبة للقمح ومعدات تعبئة العبوات ومعالجة زيت الزيتون ومكننة عملية فرز وتغليف وتعليب الفواكه والخضر والسيطرة على سلسلة التبريد25]..

مفهوم القيمة المضافة:

تشير القيمة الإضافية التي خلقت خلال مرحلة معينة من مراحل الإنتاج أو من خلال التسويق ،و في الاقتصاد الكلاسيكي الجديد neoclassical economics أو ما يعرف أتباعه بالكلاسيكيين المحدثين أمثال ميلتون فريدمان، وخصوصا على مستوى الاقتصاد الكلي يعود معنى القيمة المضافة على مساهمة عناصر الإنتاج (العمالة، الأرض، ورأس المال) لزيادة قيمة منتج معين ، ولإنتاج سلعة ما فإن عناصر الانتاج تقوم بخدمة معينة تقوم بزيادة سعر الوحدة من هذه السلعة بشكل يتناسب مع التكلفة لهذه السلعة ،وهي قيمة الربح الناتج من عمل العامل، حيث يثبت كارل ماركس في كتابه رأس المال، بأن التبادل التجاري لا يؤدي إلى الربح. انما يأتي الربح من قيمة تعب العامل، ويحللها ماركس تاريخيا بان المجتمع المشاعي يقوم عندما يقوم التبادل التجاري، فاذا قام أحد المنتجين برفع سعره، فسيقوم الكل برفع السعر لكن يكون هناك فائض قيمة عمل عندما يقوم أحد الأشخاص باستعباد أحد الأسرى، فيحصل على فائض إنتاج ناتج عن قيمة عمل العبد، وسمى ماركس هذه القيمة بالقيمة المضافة أو اصطلاحا فائض قيمة العمل، فيعتبر ماركس أن العملة هي سلعة، وكذلك عمل العامل سلعة والربح دائما يأتي من سلعة عمل العامل، أي من فائض قيمة العمل التي كلما تطور العلم والتكنولوجيا، ازداد العرض عليها وقل الطلب وبالتالي أصبحت السلعة الأكثر ربحا، فهي تنتج منتوجات عليها الطلب وأرباحها هائلة وهذه الأرباح الهائلة نتيجة الربح من القيمة المضافة، حيث أنك تشتري سلعة زهيدة وتبيعها بسعر مرتفع، وتعتبر القيمة المضافة أحد أعمدة الاقتصاد السياسي الماركسي ، القيمة المضافة في عملية البيع هي: تقديم البائع للزبون مجموعة من الأرباح المادية مثل الخدمة والصيانة المجانية أو هدية تزيد من سعر المنتج الحقيقي بشكل يسمح للبائع من رفع السعر على أساس القيم المضافة عليها ،في معظم الأحيان تكون القيم المضافة ليس لها ارتباط بالمنتج نفسه وهي تفيد الزبون بنسب متراوحة تبدأ من الصفر وحتى 100% من القيم المضافة الممنوحة[26]، وهنا يظهر دور القيم المضافة في ناتج الصناعات التحويليّة كما في الجدول التالي:

جدول (3) القيمة المضافة التحويلية (مليون دولار)

سوريا	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ	312	395	363	497	582	597	612	629	648	665
نصيب القطاع (%) فين.ص.ت	23,93	23,62	23,00	29,42	24,14	23,73	22.17	21.16	20.87	20.89
صناعة المنسوجات والملابس والمنتجات الجلدية	297	464	447	465	791	684	685	685	604	688
نصيب القطاع (%) فين.ص.ت	22,79	27,69	28,34	27,50	32,83	27,18	26.43	24.7	20.6	23.7
صناعة الخشب ومنتجاته والأثاث	81	82	75	80	145	157	159	154	152	160
نصيب القطاع (%) فين.ص.ت	6,21	4,88	4,76	4,71	6,03	6,24	5.87	5.98	5.21	5.00
صناعة الورق ومنتجات الورق والطباعة والنشر	36	43	30	35	80	79	81	85	89	83
نصيب القطاع (%) فين.ص.ت	2,77	2,55	1,89	2,07	3,34	3,12	3.1	3.9	2.98	1.96
صناعة الكيماويات والبتروكيماويات	146	271	295	228	177	268	279	298	301	299

نصيب القطاع (%) فين.ص.ت	11,21	16,19	18,68	13,47	7,35	10,65	11.45	11.23	12.9	11.8
صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	170	142	135	143	381	293	287	276	287	265
نصيب القطاع (%) فين.ص.ت	13,03	8,48	8,57	8,47	15,83	11,65	13.6	12.4	11.90	11.87
صناعة المعادن الأساسية	21	25	18	18	32	46	47	51	50	47
نصيب القطاع (%) فين.ص.ت	1,62	1,52	1,17	1,07	1,33	1,82	1.08	1.04	1.8	1.07
صناعة المنتجات المعدنية والآلات والمعدات	227	245	207	216	210	382	387	390	388	383
نصيب القطاع (%) فين.ص.ت	17,37	14,63	13,11	12,81	8,72	15,20	15.76	12.01	11.4	10.2
صناعات تحويلية أخرى	14	7	8	8	10	10	11	12	15	19
نصيب القطاع (%) فين.ص.ت	1,07	0,44	0,49	0,48	0,43	0,41	0.54	7.58	12.34	13.51
المجموع	1304	1674	1578	1690	2408	2516	2548	2580	2534	2609

المصدر: [27]

ن.ص.ت: ناتج الصناعات التحويلية

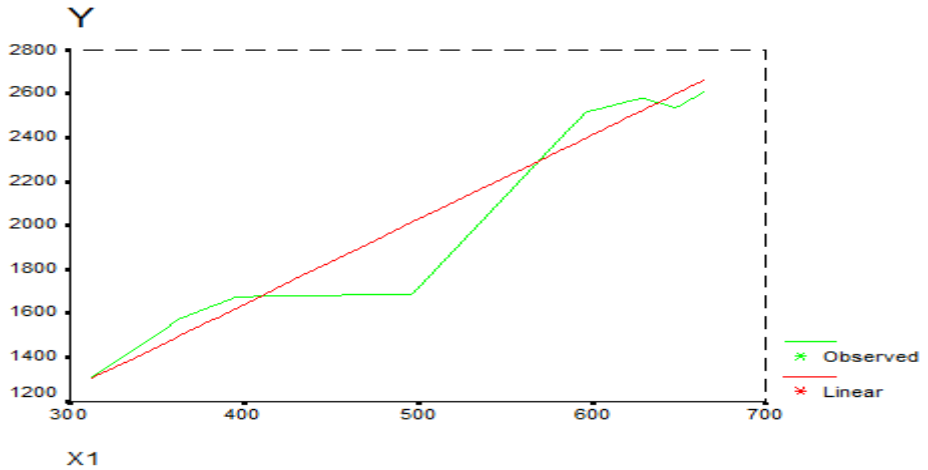
النتائج والمناقشة:

من خلال الجدول السابق نجد تفاوت في القيمة المضافة بحسب القطاعات المختلفة، وربما يعود ذلك إلى الاختلاف في الانتاج ومن هنا يمكن دراسة العلاقة بين القيمة المضافة وإجمالي ناتج الصناعات التحويليّة للتعرف على دور القطاعات المتفاوت في التنمية الصناعيّة، على الشكل الآتي:

اختبار الفرضيّة الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائيّة بين القيمة المضافة للصناعات الغذائيّة x1 واجمالي ناتج الصناعات التحويليّةy

سيتمّ استخدام الانحدار البسيط على الشكل التالي:

لدراسة العلاقة بين القيمة المضافة للصناعات الغذائيّة وإجمالي ناتج الصناعات التحويليّة نرسم شكل الانتشار التالي:



الشكل رقم (1) تطور القيمة المضافة بالتوازي مع ناتج الصناعات التحويليّة

العلاقة من الشكل:

$$y = a_0 + a_1 x_1$$

من خلال الشكل السابق نجد أنّ العلاقة بين المتغيرين هي علاقة خطيّة، وهنا ننتقل إلى الخطوة التالية:

الجدول رقم (4) نتائج تحليل الانحدار

Sig T	(Constant)	Sig T	X1	Signif F	F	معامل التحديد المصحح	معامل التحديد	معامل الارتباط
0	103.50	0	3.85	0	118.81604	.92903	.93692	.96794

نجد من خلال الجدول السابق أنّ معادلة الانحدار هي:

$$y = 103.50 + 3.8x_1$$

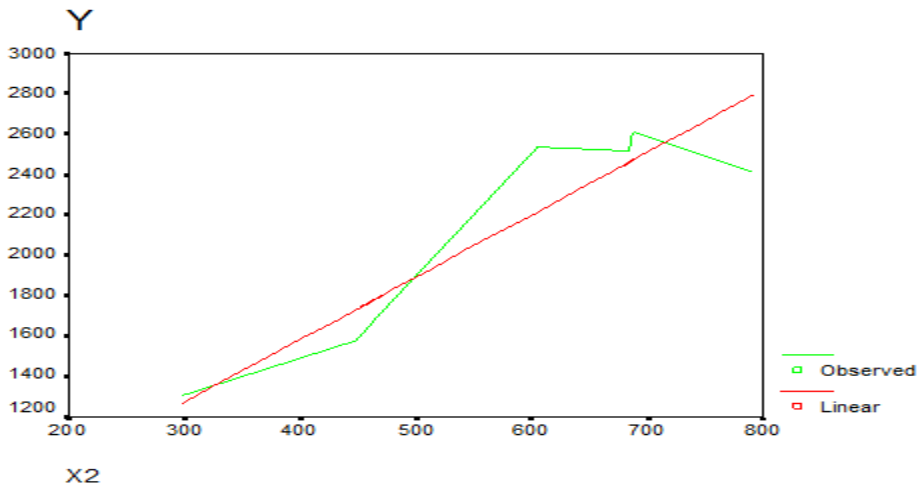
قيمة معامل الارتباط بلغت 0.967 وهي تدل على علاقة متينة بين المتغيرين، كما نجد أنّ قيمة احتمال الدلالة (0) وهي أصغر من 0.05 بالتالي نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي يقول توجد علاقة ذات دلالة إحصائيّة بين القيمة المضافة للصناعات الغذائيّة x1 واجمالي ناتج الصناعات التحويليّةy. كما نجد أنّ معامل التحديد بلغ 0.937 أي أنّ ما نسبته 93.7% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (إجمالي الصناعات التحويليّة) يفسرها المتغير المستقل.

مما سبق نجد أنّ التغير في القيمة المضافة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغير في إجمالي الناتج بمقدار 3.85

اختبار الفرضيّة الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائيّة بين القيمة المضافة للصناعات (المنسوجات) x2 واجمالي ناتج الصناعات التحويليّةy

سيتمّ استخدام الانحدار البسيط على الشكل التالي:

لدراسة العلاقة بين القيمة المضافة للمنسوجات وإجمالي ناتج الصناعات التحويليّة نرسم شكل الانتشار التالي:



الشكل رقم (2) تطور القيمة المضافة بالتوازي مع ناتج الصناعات التحويليّة

العلاقة من الشكل:

$$y = a_0 + a_1 x_2$$

من خلال الشكل السابق نجد أنّ العلاقة بين المتغيرين هي علاقة خطيّة، وهنا ننتقل إلى الخطوة التالية:

الجدول رقم (5) نتائج تحليل الانحدار

Sig T	(Constant)	Sig T	X2	Signif F	F	معامل التحديد المصحح	معامل التحديد	معامل الارتباط
0	347.713	.0001	3.091	.0001	48.70	.84127	.92677	.92677

نجد من خلال الجدول السابق أنّ معادلة الانحدار هي:

$$y = 347.713 + 3.091 x_1$$

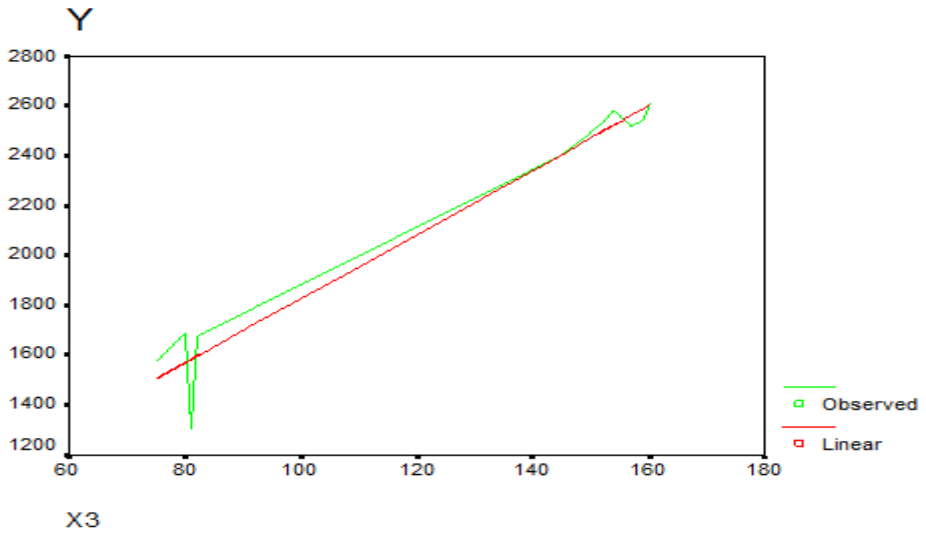
قيمة معامل الارتباط بلغت 0.926 وهي تدل على علاقة متينة بين المتغيرين، كما نجد أنّ قيمة احتمال الدلالة (0) وهي أصغر من 0.05 بالتالي نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي يقول توجد علاقة ذات دلالة إحصائيّة بين القيمة المضافة للصناعات (المنسوجات) x2 واجمالي ناتج الصناعات التحويليّة y. كما نجد أنّ معامل التحديد بلغ 0.926 أي أنّ ما نسبته 92.6% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (إجمالي الصناعات التحويليّة) يفسرها المتغير المستقل.

مما سبق نجد أنّ التغير في القيمة المضافة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغير في إجمالي الناتج بمقدار 3.091

اختبار الفرضيّة الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائيّة بين القيمة المضافة للصناعات (الخشب) x3 واجمالي ناتج الصناعات التحويليّةy

سيتمّ استخدام الانحدار البسيط على الشكل التالي:

لدراسة العلاقة بين القيمة المضافة للخشب وإجمالي ناتج الصناعات التحويليّة نرسم شكل الانتشار التالي:



الشكل رقم (3) تطور القيمة المضافة بالتوازي مع ناتج الصناعات التحويليّة

العلاقة من الشكل:

$$y = a_0 + a_1 x_3$$

من خلال الشكل السابق نجد أنّ العلاقة بين المتغيرين هي علاقة خطيّة، وهنا ننتقل إلى الخطوة التالية:

الجدول رقم (6) نتائج تحليل الانحدار

معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المصحح	F	Signif F	X3	Sig T	(Constant)	Sig T
.97625	.95306	.94720	162.44	.0000	12.88	.0000	540.18	.0000

نجد من خلال الجدول السابق أنّ معادلة الانحدار هي:

$$y = 540.18 + 12.88 x_3$$

قيمة معامل الارتباط بلغت 0.976 وهي تدل على علاقة متينة بين المتغيرين، كما نجد أنّ قيمة احتمال الدلالة (0) وهي أصغر من 0.05 بالتالي نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي يقول توجد علاقة ذات دلالة إحصائيّة بين القيمة المضافة للصناعات (الخشب)x3 واجمالي ناتج الصناعات التحويليّةy.

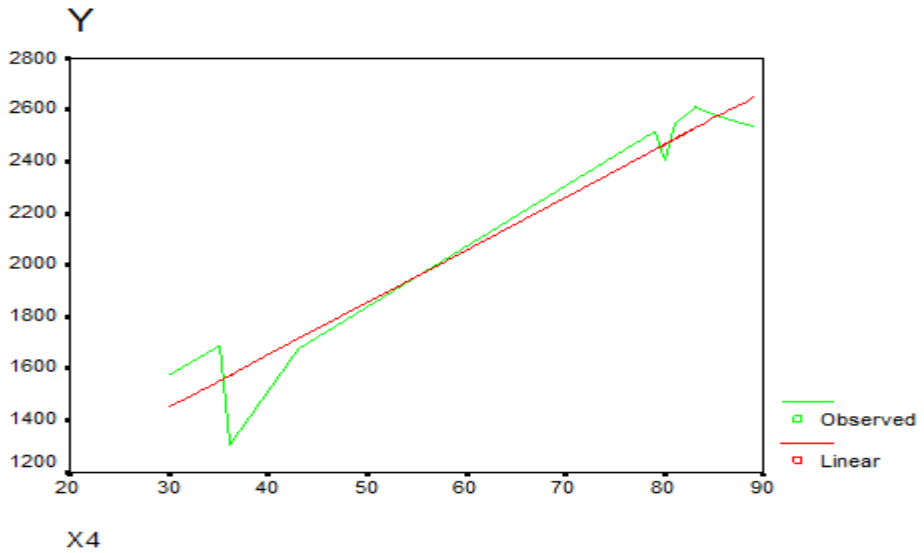
أنّ معامل التحديد بلغ 0.935 أي أنّ ما نسبته 95.3% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (إجمالي الصناعات التحويليّة) يفسرها المتغير المستقل.

مما سبق نجد أنّ التغير في القيمة المضافة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغير في إجمالي الناتج بمقدار 12.88

اختبار الفرضيّة الرابعة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائيّة بين القيمة المضافة للصناعات (الورق) x4 واجمالي ناتج الصناعات التحويليّةy

سيتمّ استخدام الانحدار البسيط على الشكل التالي:

لدراسة العلاقة بين القيمة المضافة للصناعات الغذائيّة وإجمالي ناتج الصناعات التحويليّة نرسم شكل الانتشار التالي:



الشكل رقم (4) تطور القيمة المضافة بالتوازي مع ناتج الصناعات التحويليّة

العلاقة من الشكل:

$$y = a_0 + a_1 x_4$$

من خلال الشكل السابق نجد أنّ العلاقة بين المتغيرين هي علاقة خطيّة، وهنا ننتقل إلى الخطوة التالية:

الجدول رقم () نتائج تحليل الانحدار

Sig T	(Constant)	Sig T	X4	Signif F	F	معامل التحديد المصحح	معامل التحديد	معامل الارتباط
.0001	840.39	.0000	20.33	.0000	127.08	.93337	.94078	.96994

نجد من خلال الجدول السابق أنّ معادلة الانحدار هي:

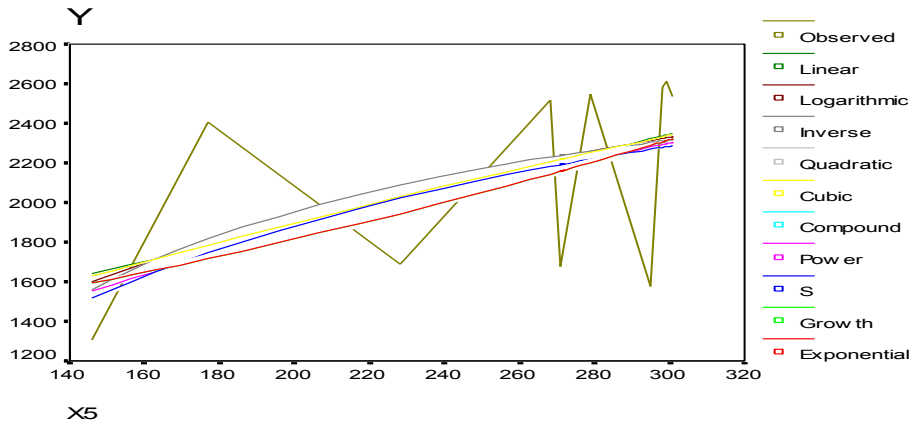
$$y = 840.39 + 20.33 x_4$$

قيمة معامل الارتباط بلغت 0.969وهي تدل على علاقة متينة بين المتغيرين، كما نجد أنّ قيمة احتمال الدلالة (0) وهي أصغر من 0.05 بالتالي نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي يقول توجد علاقة ذات دلالة إحصائيّة بين القيمة المضافة للصناعات (الورق) x4 واجمالي ناتج الصناعات التحويليّة y. كما نجد أنّ معامل التحديد بلغ 0.941 أي أنّ ما نسبته 94.1% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (إجمالي الصناعات التحويليّة) يفسرها المتغير المستقل.

مما سبق نجد أنّ التغير في القيمة المضافة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغير في إجمالي الناتج بمقدار 20.33

اختبار الفرضيّة الخامسة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائيّة بين القيمة المضافة للصناعات (الكيماويات) x5 واجمالي ناتج الصناعات التحويليّةy

لدراسة العلاقة بين القيمة المضافة للصناعات الكيماويّة وإجمالي ناتج الصناعات التحويليّة نرسم شكل الانتشار التالي:



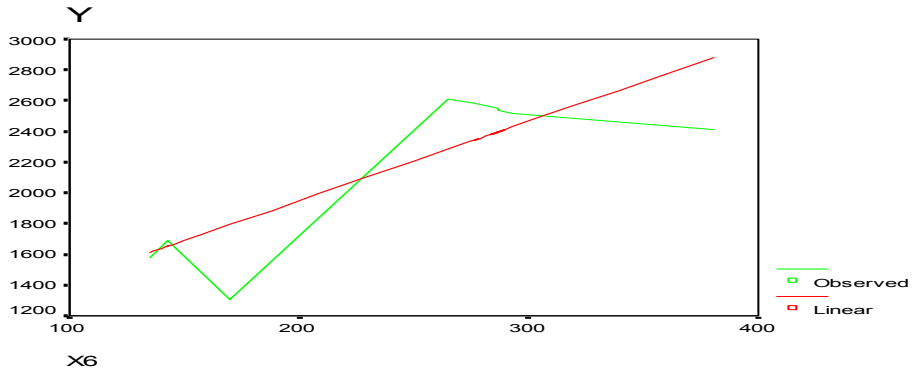
الشكل رقم (5) تطور القيمة المضافة بالتوازي مع ناتج الصناعات التحويليّة

من خلال الشكل السابق نجد أنّ العلاقة بين المتغيرين لا يمكن التعبير عنها بأي نموذج ، بالتالي نقبل الفرض العدم ونرفض الفرض البديل الذي يقول توجد علاقة ذات دلالة إحصائيّة بين القيمة المضافة للصناعات (الكيماويات)x5 واجمالي ناتج الصناعات التحويليّةy.

اختبار الفرضيّة السادسة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائيّة بين القيمة المضافة للصناعات (المعادن) x6 واجمالي ناتج الصناعات التحويليّةy

سيتمّ استخدام الانحدار البسيط على الشكل التالي:

لدراسة العلاقة بين القيمة المضافة للمعادن وإجمالي ناتج الصناعات التحويليّة نرسم شكل الانتشار التالي:



الشكل رقم (6) تطور القيمة المضافة بالتوازي مع ناتج الصناعات التحويليّة

العلاقة من الشكل:

$$y = a_0 + a_1 x_1$$

من خلال الشكل السابق نجد أنّ العلاقة بين المتغيرين هي علاقة خطيّة، وهنا ننتقل إلى الخطوة التالية:

الجدول رقم (8) نتائج تحليل الانحدار

Sig T	(Constant)	Sig T	X6	Signif F	F	معامل التحديد المصحح	معامل التحديد	معامل الارتباط
0133	916.28	.0021	5.16	.0021	20.03	.67893	.71460	.84534

نجد من خلال الجدول السابق أنّ معادلة الانحدار هي:

$$y = 916.28 + 5.16x_6$$

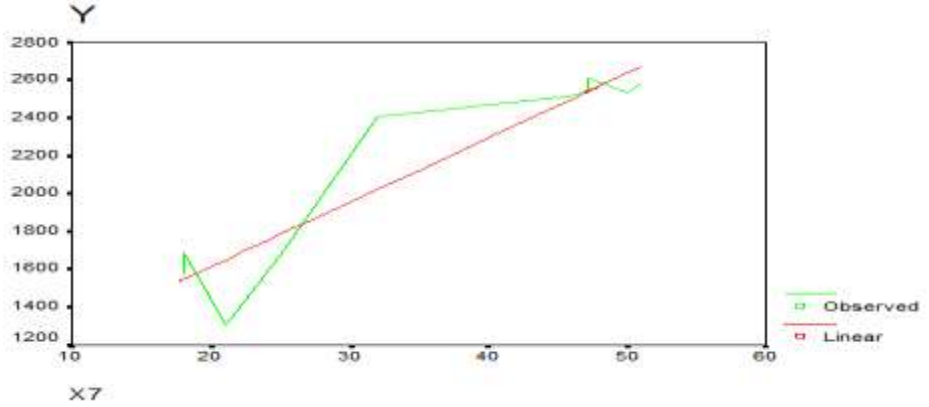
أنّ قيمة معامل الارتباط بلغت 0.845 وهي تدل على علاقة ممتازة بين المتغيرين، كما نجد أنّ قيمة احتمال الدلالة (0) وهي أصغر من 0.05 بالتالي نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي يقول توجد علاقة ذات دلالة إحصائيّة بين القيمة المضافة للصناعات (المعادن) x6 واجمالي ناتج الصناعات التحويليّة y. كما نجد أنّ معامل التحديد بلغ 0.714 أي أنّ ما نسبته 71.4% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (إجمالي الصناعات التحويليّة) يفسرها المتغير المستقل.

مما سبق نجد أنّ التغير في القيمة المضافة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغير في إجمالي الناتج بمقدار 5.16

اختبار الفرضيّة السابعة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائيّة بين القيمة المضافة للصناعات (المعادن الاساسية) x7 واجمالي ناتج الصناعات التحويليّةy

سيتمّ استخدام الانحدار البسيط على الشكل التالي:

لدراسة العلاقة بين القيمة المضافة للصناعات الغذائيّة وإجمالي ناتج الصناعات التحويليّة نرسم شكل الانتشار التالي:



الشكل رقم (7) تطور القيمة المضافة بالتوازي مع ناتج الصناعات التحويليّة

العلاقة من الشكل:

$$y = a_0 + a_1 x_7$$

من خلال الشكل السابق نجد أنّ العلاقة بين المتغيرين هي علاقة خطيّة، وهنا ننتقل إلى الخطوة التالية:

الجدول رقم (9) نتائج تحليل الانحدار

Sig T	(Constant)	Sig T	X7	Signif F	F	معامل التحديد المصحح	معامل التحديد	معامل الارتباط
.0009	933.962	.0001	34.08	.0001	50.59	.84639	.86346	.92922

نجد من خلال الجدول السابق أنّ معادلة الانحدار هي:

$$y = 933.962 + 34.08 x_7$$

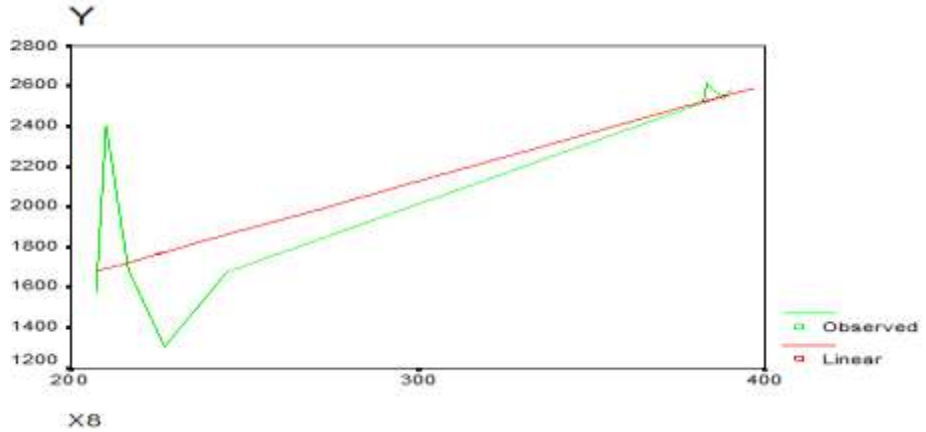
قيمة معامل الارتباط بلغت 0.929 وهي تدل على علاقة متينة بين المتغيرين، كما نجد أنّ قيمة احتمال الدلالة (0) وهي أصغر من 0.05 بالتالي نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي يقول توجد علاقة ذات دلالة إحصائيّة بين القيمة المضافة للصناعات (المعادن الاساسيّة) x7 واجمالي ناتج الصناعات التحويليّة y. كما نجد أنّ معامل التحديد بلغ 0.863 أي أنّ ما نسبته 86.3% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (إجمالي الصناعات التحويليّة) يفسرها المتغير المستقل.

مما سبق نجد أنّ التغير في القيمة المضافة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغير في إجمالي الناتج بمقدار 34.08

اختبار الفرضيّة الثامنة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائيّة بين القيمة المضافة للصناعات (المعدات) x8 واجمالي ناتج الصناعات التحويليّةy

سيتمّ استخدام الانحدار البسيط على الشكل التالي:

لدراسة العلاقة بين القيمة المضافة للصناعات الغذائيّة وإجمالي ناتج الصناعات التحويليّة نرسم شكل الانتشار التالي:



الشكل رقم (8) تطور القيمة المضافة بالتوازي مع ناتج الصناعات التحويليّة

العلاقة من الشكل:

$$y = a_0 + a_1 x_8$$

من خلال الشكل السابق نجد أنّ العلاقة بين المتغيرين هي علاقة خطيّة، وهنا ننتقل إلى الخطوة التالية:

الجدول رقم () نتائج تحليل الانحدار

Sig T	(Constant)	Sig T	X8	Signif F	F	معامل التحديد المصحح	معامل التحديد	معامل الارتباط
0	685.157	.0038	4.807	.0038	16.22	.62851	.66978	.81840

نجد من خلال الجدول السابق أنّ معادلة الانحدار هي:

$$y = 685.157 + 4.807 x_8$$

قيمة معامل الارتباط بلغت 0.818وهي تدل على علاقة ممتازة بين المتغيرين، كما نجد أنّ قيمة احتمال الدلالة (0.003) وهي أصغر من 0.05 بالتالي نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي يقول توجد علاقة ذات دلالة إحصائيّة بين القيمة المضافة للصناعات (المعدات) x8 واجمالي ناتج الصناعات التحويليّة y. كما نجد أنّ معامل التحديد بلغ 0.669 أي أنّ ما نسبته 66.97% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (إجمالي الصناعات التحويليّة) يفسرها المتغير المستقل.

مما سبق نجد أنّ التغير في القيمة المضافة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغير في إجمالي الناتج بمقدار 4.807

الاستنتاجات والتوصيات:

تم التوصل من خلال البحث إلى النتائج التالية:

1. مساهمة القيمة المضافة للصناعات الغذائية في الناتج الاجمالي للصناعات التحويلية بعد عزل أثر القطاعات الأخرى بنسبة 93.69%

2. مساهمة القيمة المضافة للصناعات النسيجية في الناتج الاجمالي للصناعات التحويلية بعد عزل أثر القطاعات الأخرى بنسبة 85.8%

3. مساهمة القيمة المضافة للصناعات الخشبية في الناتج الاجمالي للصناعات التحويلية بعد عزل أثر القطاعات الأخرى بنسبة 95.3%

4. مساهمة القيمة المضافة للصناعات الورقية في الناتج الاجمالي للصناعات التحويلية بعد عزل أثر القطاعات الأخرى بنسبة 94.07%

5. عدم وجود مساهمة للقيمة المضافة للصناعات الكيماوية في الناتج الاجمالي للصناعات التحويلية بعد عزل أثر القطاعات الأخرى.

6. مساهمة القيمة المضافة للصناعات المعدنية في الناتج الاجمالي للصناعات التحويلية بعد عزل أثر القطاعات الأخرى بنسبة 71.46%

7. مساهمة القيمة المضافة للصناعات المعدنية الاساسية في الناتج الاجمالي للصناعات التحويلية بعد عزل أثر القطاعات الأخرى بنسبة 86.3%

8. مساهمة القيمة المضافة للصناعات (المعدات) في الناتج الاجمالي للصناعات التحويلية بعد عزل أثر القطاعات الأخرى بنسبة 66.9%

مما سبق تم التوصّل إلى التوصيات التالية:

1. التركيز على قطاعات الصناعات الكيماوية، والتي أظهرت عدم دلالة في أثر قيمها المضافة في الناتج بالتالي ضعف المساهمة في التنمية.

2. زيادة تفعيل القطاعات الاخرى من خلال التركيز على نقاط القوة المتمثلة بوجود أثر للقيم المضافة في الناتج الخاص بمثل هذه القطاعات الامر الذي يعتبر مؤشر تنموي مهم في الاقتصاد السوري.

ويكون ذلك باتباع الاستراتيجيات التالية:

1- إنشاء مركز فني متخصص لدعم الصناعات الكيماوية حيث تكون مهام المركز:

القيام بالبحوث والابتكارات الموضوعية بناءاً على واقع هذه الصناعات.

القيام بجميع الاختبارات والتجارب اللازمة لضبط المنتج الكيماوي.

2-إعادة هيكلة القطاعات لتحقيق التوازن فيما بينها ما يضمن التكامل بما يخدم التنمية الصناعية على مستوى الاقتصاد الوطني من خلال الاستفادة من نقاط القوة المتمثلة في الأثر الكبير لصناعة الخشب بقيمته المضافة في الناتج الإجمالي للصناعة التحويلية وغيره من القطاعات التحويلية الأخرى.

المراجع:

[1] الصيرفي محمد ، 2011، الإدارة الصناعية ، جامعة دمشق ، صـ45

[2] الصيرفي محمد ، 2011، الإدارة الصناعية، مرجع سبق ذكره، صـ78.

[3] ناصر ، أكرم ،2006، **البحث والتطوير في المؤسسات الصناعية السورية** ، ندوة أهمية البحث العلمي في التطوير الصناعي، مركز الاختبارات والأبحاث الصناعية.

[4] نصر الله ، عبد الفتاح ،2004، **واقع القطاع الصناعي في فلسطين**، جامعة غزّة.

[5] Panicm M and Vacic, A (eds) . 1995 . Economic integration in Euro[e and North Ameriva, Economic studies. no. 5 unecw, New York & Genevd .

[5]الصيرفي محمد ، 2011، الإدارة الصناعية، مرجع سبق ذكره، صـ34

[6] هيئة تخطيط الدولة، الخطة الخمسية العاشرة، الفصل الثامن، 2011، صـ78

[7] منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية،2013، تقرير التنمية الصناعية، صـ123

[8]الخطّة الخمسيّة العاشرة، مرجع سبق ذكره، صـ68.

[9] محمد العبد الله مصطفى، 2011، تأهيل القطاع الصناعي السوري ،صـ25.

[10]الخطّة الخمسيّة العاشرة، مرجع سبق ذكره، صـ96.

[11]الحبش ، غسان (2005): دور وزارة الاقتصاد والتجارة في تحسين بيئة القطاع الصناعي ، المؤتمر الصناعي الأول تحت شعار : من أجل مساهمة أكبر للصناعة في التنمية ، وزارة الصناعة ، دمشق ، سورية.

[12]دعبول محمد ،المؤتمر الصناعي الأول ،2005.

[13]جود فاروق ، المؤتمر الصناعي الأول ،2005.

[14]غسان الحبش محمد ، ، المؤتمر الصناعي الأول ،2005.

[15]محمد العبد الله مصطفى، تأهيل القطاع الصناعي السوري ،2002.

[16]الحمصي، عبدو: "اقتصاد و تخطيط الصناعة" كناب جامعي من منشورات جامعة دمشق 199/1991 .

[17]الكفري، مصطفى العبد الله: استراتيجية التنمية الصناعية في الجمهورية العربية السورية، العدد 872- 2010/6/22.

[18] صليبي، ياسمين، 2012، المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة الواقع والآفاق، مكتبة الأسد، دمشق، صـ56

[19] الجوني ، فؤاد، 2010، وزير الصناعة ، محاضرة بالمركز الثقافي بمرمريتا ، سورية، صـ30.

[20] اللحام ، فؤاد، 2009، جمعية العلوم الاقتصادية ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية ، دمشق ، صـ432

[21] الحبش ، غسان، 2005، دور وزارة الاقتصاد والتجارة في تحسين بيئة القطاع الصناعي ، المؤتمر الصناعي الأول تحت شعار : من أجل مساهمة أكبر للصناعة في التنمية ، وزارة الصناعة ، دمشق ، صـ25.

[22] القريشي ، مدحت (2005): الاقتصاد الصناعي ، دار وائل لنشر ، عمان ، صـ40.

[23]المجموعة الإحصائيّة ، 2011، فصل الصناعة.

[24] المجموعة الإحصائيّة ، 2011، فصل الصناعة.

[25] صليبي، ياسمين، 2012، المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة الواقع والآفاق، مكتبة الأسد، دمشق، صـ21

[26]المرجع السابق، ص67.

[27] المجموعة الإحصائيّة ، 2011، فصل الصناعة